



اداء مؤشرات السوق		المؤشر الوزني		المؤشر السعري	
الغلق	التغير	الغلق	التغير	الغلق	التغير
13-Oct-15	5,731,3	-	-	387,2	-
18-Oct-15	5,769,7	0,7%	387,9	0,2%	924,5
19-Oct-15	5,784,4	0,3%	389,2	0,3%	927,8
20-Oct-15	5,804,9	0,4%	391,5	0,6%	933,8
21-Oct-15	5,793,4	0,2%	390,8	0,2%	931,1
22-Oct-15	5,780,8	0,2%	389,8	0,3%	929,1
التغير الاسبوعي	0,9%		0,7%		0,6%

انطلاق قطار الإعلانات يدعم نشاط العمليات الشرائية "بيان": القيمة السوقية تصعد 0.75 في المئة إلى 25.8 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي

مستوى 5,780,76 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0,86% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، كما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً بنسبة بلغت 0,68% بعد أن أغلق عند مستوى 389,81 نقطة، وأفضل مؤشر كويت 15 عند مستوى 929,05 نقطة، بارتفاع نسبته 0,60% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق ارتفاعاً في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 8,24% ليصل إلى 12,53 مليون دينار. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 18,11% ليبلغ 150,04 مليون سهم تقريباً. على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 11,55%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11,18%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 12,35% مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ستة قطاعات. وقد تصدر قطاع المواد الأساسية القطاعات التي سجلت نمواً، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,025,09 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3,64%، تبعه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية، إذ حقق مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة 1,86%، مقلداً عند مستوى 1,000,05 نقطة، وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة 1,66%، منهيًا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,087,65 نقطة، أما أقل القطاعات ارتفاعاً خلال الأسبوع المنقضي، فكان قطاع الخدمات المالية، الذي أغلق عند مستوى 652,41 نقطة، مقلداً نمواً بنسبة بلغت 0,54%.

في المقابل، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبته 2,42%، مقلداً عند مستوى 871,29 نقطة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 565,08 نقطة، مسجلاً خسارة نسبته 1,30%، أما المرتبة الثالثة فقد شغلها قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي سجل مؤشره تراجعاً نسبته 0,78% مقلداً عند مستوى 996,12 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع التأمين، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 0,22%، منهيًا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,057,32 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 253,84 مليون سهم تقريباً، شملت 33,84% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 232,08 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 30,93% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعة والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14,56% بعد أن وصل إلى 109,22 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 40,75% بقيمة إجمالية بلغت 18,71 مليون دينار. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 18,98% وبقيمة إجمالية بلغت 11,89 مليون دينار تقريباً، أما المرتبة الثالثة فاشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 10,35 مليون دينار، شملت حوالي 16,53% من إجمالي تداولات السوق.

قالت شركة بيان للاستثمار في تحليلها لاداء السوق خلال الأسبوع الماضي، ان السوق تمكن من تحقيق المكاسب الجماعية لمؤشراته الثلاثة في الأسبوع الماضي، حيث لقي الدعم من القوى الشرائية التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم القيادية والصغيرة من جهة، وعمليات المضاربة التي عادت لتلعب بظلالها على أداء السوق من جهة أخرى، وكان ملاحظاً خلال الأسبوع الماضي انطلاق قاطرة إعلانات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر من العام الحالي، حيث جاء معظمها ضمن النطاق الإيجابي، مما انعكس على معنويات المتداولين، وساهم في نشاط عمليات الشراء التي شملت أسهماً عديدة خاصة تلك التي حققت نمواً في أرباحها لفترة الربع الثالث مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. في المقابل، شهد السوق خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي عمليات جني أرباح مبدودة شملت بعض الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعات سريعة في السابق، الأمر الذي خفف من المكاسب الأسبوعية لمؤشرات السوق كافة، وبالعودة إلى النشاط الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد استهل السوق تعاملات جلسة بداية الأسبوع مقلداً ارتفاعاً جماعياً لمؤشراته الثلاثة، وخصوصاً المؤشر السعري الذي ارتفع بمقدار 38,45 نقطة، ليبلغ عند مستوى 5,769,71 نقطة، بدعم من القوى الشرائية النشطة على الأسهم الصغيرة والقيادية على حد سواء، وقد شهد السوق هذا الأداء وسط ارتفاع كمية الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 25,15%، كما واصل السوق أداءه الإيجابي في ثاني جلسات الأسبوع ليغلق على ارتفاع جماعي لمؤشراته الثلاثة، وسط استمرار زخم النشاط الشرائي المضاري النشط الذي شمل العديد من الأسهم الصغيرة وعمليات الشراء والتجميع التي تمت على بعض الأسهم القيادية وسط توقعات بتحقيق نمو في أرباح تلك الشركات للربع الثالث من العام الجاري، مما دفع بمعدلات السيولة إلى الارتفاع بنسبة 33,85% مقارنة بالجلسة السابقة، متجاوزة بذلك مستوى الـ 17 مليار دينار كويتي.

وقد استمر الأداء الإيجابي للسوق في جلسة يوم الثلاثاء، وتمكن السوق من تسجيل المكاسب الجماعية لمؤشراته الثلاثة للجلسة الثالثة على التوالي بدعم من عمليات شراء وتجميع الأسهم القيادية بالإضافة إلى المضاربات النشطة على الأسهم الرخيصة، فيما شهد السوق هذا الأداء وسط تراجع نشاط التداول بشكل لافت وخاصة القيمة النقدية التي انخفضت بحوالي 7 ملايين دينار كويتي وبنسبة بلغت 38,56%، وفي جلسة التداول ما قبل الأخيرة، سجل السوق تراجعاً جماعياً لمؤشراته الثلاثة على وقع عمليات البيع المكثفة على العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة في عملية تصحيح للمراكز المالية، خصوصاً بعد رفض الحكمة الدستورية للطعن المقدم في المادة 122 من قانون هيئة أسواق المال، مما انعكس سلباً على أداء كافة مؤشرات السوق. واختتم السوق الجلسة الأخيرة من الأسبوع مسجلاً تراجعاً جماعياً لمؤشراته الثلاثة في جلسة يوم الخميس، متأثراً باستمرار عمليات البيع التي طالت معظم الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع، حيث فقد المؤشر السعري حوالي 12,65 نقطة، وسط انخفاض نشاط التداول مقارنة مع الجلسة السابقة.

القيمة السوقية

من جهة أخرى، وصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25,86 مليار دينار، بارتفاع نسبته 0,75% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 25,67 مليار دينار. تقريباً. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة الخسارة التي سجلتها القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق خلال الأسبوع الماضي إلى 7,56% مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت حينها 27,98 مليار دينار، وأقل للمؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند

التداولات الفردية لاتزال تتحكم في مجريات التداول "المدينة": النفط والتوترات الجيوسياسية ونتائج الشركات أهم العوامل المسيطرة على السوق

وشهد السوق خلال الأسبوع الماضي بدء إعلانات نتائج الأعمال الفصلية للربع الثالث من العام المالي وبالرغم من قلقتها إلا أننا نتوقع تصاعد وتيرتها خلال المرحلة المقبلة وستشكل عاملاً كبيراً في أداء السوق خلال المرحلة المقبلة نتيجة تغيير المراكز المالية استباقاً لافصح الشركات. وعلى الرغم من أن النتائج المالية ستكون عنصراً إيجابياً في صالح السوق خلال المرحلة المقبلة فهل ستكون كافية لتحسين أوضاع السوق وإقباله من عثرته؟ إن إعلانات الشركات ونتائج أعمالها تعتبر عنصراً هاماً وفعالاً في التأثير على أداء السوق ولكنها ليست كل المقومات والعناصر التي يجب تقييمها وتحليل أداء السوق على أساسها، حيث أن هناك عوامل أخرى يجب الالتفات إليها مثل سيطرة التداولات الفردية على السوق في ظل الغياب المؤسسي وما يمثله من ظبط لإيقاع السوق بالإضافة إلى سيطرة الأسهم المضاربة على مجريات التداول اليومية وإبتعاد الأسهم القيادية عن الواجهة تماماً، بالإضافة إلى حاجة المستثمرين إلى جرعة من الثقة والتعاؤل في قوة الإقتصاد الكويتي وقدرته السوق على العودة إلى وضعه الطبيعي واستعادة عافيته مرة أخرى وإمتصاص الصدمات وبصفة خاصة في ظل قوة وصلابة القطاع المصرفي الكويتي والذي يعتبر حجر الزاوية وعصب الإقتصاد.

الأداء الأسبوعي لقطاعات السوق

تباين أداء قطاعات السوق خلال جلسات الأسبوع الماضي، حيث أغلقت ستة قطاعات على ارتفاع يتصدرها قطاع المواد الأساسية بنسبة 3,6% يليه قطاع الأسهم الصناعية والسلع الاستهلاكية بنسبة 1,9% و1,7% على الترتيب، كما سجل قطاع البنوك مكاسب جيدة بلغت 0,6% تزامناً مع بدء الإعلانات وتوقع أن يشهد القطاع حركة جيدة خلال المرحلة المقبلة. ومن جهة أخرى سجلت ستة قطاعات تراجعاً بقيادة قطاع التكنولوجيا وقطاع الاتصالات بنسبة تراجع بلغت 2,4% و1,3% على الترتيب بينما سجلت باقي القطاعات تراجعاً متوسطة نسبياً لم تتجاوز حاجز 1%.

وشهدت معدلات التداول الأسبوعية نمواً ملحوظاً خلال الأسبوع الماضي متأثرة بالأداء الجيد للسوق، حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة 750 مليون سهم بمعدل 150 مليون سهم في الجلسة الواحدة، بقيمة 62,6 مليون دينار كويتي ومتوسط 12,5 مليون دينار يومياً وهي معدلات أعلى نسبياً من الأسابيع الماضية، كما بلغ عدد الصفقات 17,9 ألف صفقة.

قال التقرير الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية الذي أعدته شركة المدينة للتمويل والاستثمار أن السوق أنهى تداولات الأسبوع المنقضي في 22 أكتوبر الجاري على ارتفاع جماعي لمؤشرات السوق الرسمية في ظل تماسك جيد للسوق و أداء أفضل نسبياً مقارنة بالفترات الأخيرة، ومخالفاً لأداء الأسواق الخليجية المتراجع خلال الأسبوع الماضي. وشهد سوق الكويت للأوراق المالية تحركاً جيداً خلال الأسبوع الماضي، حيث حققت مؤشرات السوق الرئيسية الرسمية الثلاث صعوداً متبايناً بلغ 0,9% للسعري و 0,7% و0,6% للوزني كويت 15 على الترتيب، وقد تأثر السوق خلال الأسبوع بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- 1- تراجع النفط وتراجعته خلال جلسات الأسبوع.
- 2- استمرار تصاعد التوتر السياسي في المنطقة العربية نتيجة الأزمة السورية وتأثيراتها على منطقة الخليج العربي.
- 3- استقبال السوق لبشائر إعلانات الأرباح للربع الثالث من العام.
- 4- الترقب والانتظار من قطاع المضاربين لحكم المحكمة الدستورية على المادة 122 من قانون هيئة سوق المال.

تحليل الاداء

وانقسم أداء السوق خلال الأسبوع الماضي إلى اتجاهين أولهما تحليل الاداء وشمل الجلسات الثلاث الأولى من الأسبوع والتي شهدت موجة صعود قوية بالمؤشر ملائماً مستوى 5,810 نقطة ليصطدم بمستوى المقاومة 5,800 نقطة (الدعم السابق) ثم دخل في موجة جني أرباح سريعة أفر جلسات بالأسبوع.

إذ استقبل السوق تداولات الأسبوع بعد العطلة على ارتفاعات جيدة لمدة ثلاث جلسات متتالية ليغلق المؤشر ثالث جلسات الأسبوع عند مستوى 5,805 نقطة محققاً مكاسب 1,3% وإن كانت أفر جلستي الأسبوع شهدت حالة من البيع لجنبي الأرباح لتعطي بالمؤشر الارتفاع 5,780 نقطة محققاً مكاسب أسبوعية بلغت 0,9%.

وسيطر على السوق خلال الأسبوع الماضي التداولات النشطة والقوية على الأسهم المضاربة السريعة والتي أعقبتها بطيئة الحال لعمليات جني أرباح سريعة كان لها تأثيراتها الإيجابية على معدلات التداول ولكنها قلصت من مكاسب السوق الأسبوعية بعض الشيء في ظل استمرار الغياب الملحوظ للأسهم القيادية التي من شأنها التأثير على معدلات التداول ومكاسب المؤشرات الرسمية بشكل كبير.

تراجع ملكية "تجاري" في "بوبيان" تتصدر الخفض "الجمان": 7 حركات للملكيات المعلنة يتصدرها رفع حصة في "أدنك"

أما على صعيد خفض الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي فقد تراجعتم ملكية "تجاري" في "بنك بوبيان" بواقع 0,520 نقطة مئوية من 12,660 إلى 12,140، علماً بأن حصة "تجاري" في "بنك بوبيان" هي محل نزاع قانوني طويل وشائك لا يزال قائماً وممتدداً ما بين "تجاري وشركة دار الاستثمار" الدار المتعثرة منذ 2008 حتى اليوم، واستكمالاً لموضوع تراجع الملكيات فقد استأنفت شركة الاقليم العقارية خفض ملكيتها في "مشآت"، وخلال الأسبوع الماضي بواقع 0,350 نقطة مئوية من 6,010 إلى 5,660، كما استأنفت على احمد زيد تخفيض ملكيته في "هيومن سوفت" حيث تراجعتم خلال الأسبوع الماضي بمقدار 0,504 نقطة مئوية من 9,498 إلى 8,994%.

وأخيراً، فقط خرج سعد هجاش انداع المغيري من قائمة كبار ملاك "صفحة طاقة" خلال الأسبوع الماضي، حيث كان مفضماً عن تمكله لـ 389,5% من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنقضي في 15 الجاري علماً بأنه قد دخل على قائمة كبار ملاك "صفحة طاقة" بالنسبة ذاتها خلال الأسبوع المنقضي في 17/9/2015.

"الأولى للوساطة": انحسار معدلات السيولة عند 10 ملايين دينار

بالدخول على أسهم البنوك ما زاد من عدد الصفقات والقيمة المتداولة، إلا أن النشاط على الأسهم القيادية تراجع في أفر جلستين. وفي المقابل لم تتفقد الأسهم المتأهولة وهجاش حيث استمر النشاط عليها لا سيما المدفوع من قبل الأفراد، فيما تعرضت أسهم عدة شملت شركات مضاربة وبعض الأسهم الكونية (كويت 15) لتحرك من قبل المستثمرين. ونوه التقرير إلى أن الجلسة الثالثة من تعاملات الأسبوع الماضي شهدت تراجعاً في مستويات السيولة المتداولة، فيما تميز أداء هذه الجلسة بعمليات تبادل المراكز بين الأسهم الصغرى، مع استمرار النشاط المضاري واستقرار نسبيات متممالي السوق بسبب الإعلانات المالية التي تضمنت نمواً في أرباح الشركات الفصلية التي أعلنت بمعدلات جيدة، مفيدة بأن ما عزز هذا النشاط تراجع درجة الاستثمار في الرقابة وفي نسب العلق التي جاءت أقل مما كانت عليه سابقاً، خصوصاً في ظل تحسن تعاملات الأسواق المالية العالمية والخليجية التي أتجهت إلى التمسك بشكل عام. وتعرضت تعاملات جلسة الأربعاء إلى تراجع المؤشرات الثلاثة مدفوعة باشتداد وتيرة المضاربات نحو الأسهم القيادية وسط ترقب المستثمرين لبعض الصفقات فضلاً عن عمليات الشراء الدروسة من جانب المحافظ المالية صوب أسهم منتقاة، فيما سجلت البورصة السعودية أكبر هبوط لها في شهرين ما كان لها أثر سلبي على حركة التداولات المحلية في جلستي الأربعاء والخميس بسبب العلاقة الترابطية بين السوقين وبعض شركاتها.

قال العرض الموجز والتحليل المختصر لمركز الجمال حركة الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي في 22 الجاري أنه تم رصد 7 حركات للملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنقضي في 22 الجاري، ثلاث في كل من اتجاهي الرفع والخفض، ودراسة واحدة فقط باتجاه الخروج من القوائم المذكورة، في حين لم يتم رصد أي عملية دخول في تلك القوائم.

وللأسبوع الخامس على التوالي رفع رضا ابراهيم رضا عبدالهادي حصته في "أدنك" خلال الأسبوع الماضي بمقدار 0,585 نقطة مئوية من 11,923 إلى 12,508% كما استأنفت شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات تعزيز ملكيتها في "دواجن" وخلال الأسبوع الماضي بمقدار 0,877 نقطة مئوية من 8,601 إلى 9,478%، وايضا استأنفت سالم عبدالله سالم الموسني زيادة نسبته في "اسمنت خليج"، وخلال الأسبوع الفائت بواقع 0,500 نقطة مئوية من 5,620 إلى 6,120%.

وقد استمر الأداء الإيجابي للسوق في جلسة يوم الثلاثاء، وتمكن السوق من تسجيل المكاسب الجماعية لمؤشراته الثلاثة على التوالي بدعم من القوى الشرائية التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم القيادية والصغيرة من جهة، وعمليات المضاربة التي عادت لتلعب بظلالها على أداء السوق من جهة أخرى، وكان ملاحظاً خلال الأسبوع الماضي انطلاق قاطرة إعلانات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر من العام الحالي، حيث جاء معظمها ضمن النطاق الإيجابي، مما انعكس على معنويات المتداولين، وساهم في نشاط عمليات الشراء التي شملت أسهماً عديدة خاصة تلك التي حققت نمواً في أرباحها لفترة الربع الثالث مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. في المقابل، شهد السوق خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي عمليات جني أرباح مبدودة شملت بعض الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعات سريعة في السابق، الأمر الذي خفف من المكاسب الأسبوعية لمؤشرات السوق كافة، وبالعودة إلى النشاط الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد استهل السوق تعاملات جلسة بداية الأسبوع مقلداً ارتفاعاً جماعياً لمؤشراته الثلاثة، وخصوصاً المؤشر السعري الذي ارتفع بمقدار 38,45 نقطة، ليبلغ عند مستوى 5,769,71 نقطة، بدعم من القوى الشرائية النشطة على الأسهم الصغيرة والقيادية على حد سواء، وقد شهد السوق هذا الأداء وسط ارتفاع كمية الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 25,15%، كما واصل السوق أداءه الإيجابي في ثاني جلسات الأسبوع ليغلق على ارتفاع جماعي لمؤشراته الثلاثة، وسط استمرار زخم النشاط الشرائي المضاري النشط الذي شمل العديد من الأسهم الصغيرة وعمليات الشراء والتجميع التي تمت على بعض الأسهم القيادية وسط توقعات بتحقيق نمو في أرباح تلك الشركات للربع الثالث من العام الجاري، مما دفع بمعدلات السيولة إلى الارتفاع بنسبة 33,85% مقارنة بالجلسة السابقة، متجاوزة بذلك مستوى الـ 17 مليار دينار كويتي.